الإستقرار الإقتصادي الكلي
حجم وعمل الحكومة
أداء القطاع العام
أمن الموارد
البنى التحتية
اللامركزية

الاستقرار الاقتصادي الكلي

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز إدارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل	مراجعة التشريعات الحكومية المتعلقة بالإيرادات، ومنها التشريعات الضريبية، بما يحقق مزيداً من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتعزيز الإيرادات الحكومية.
	تعزيز قدرات الدوائر الضريبية، بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وبخاصة فيما يتعلق بالتفتيش الضريبي والضرائب على الشركات والمبيعات.
	تفعيل آليات تحصيل المتأخرات المتراكمة المستحقة للحكومة على مختلف الجهات.
	إجراء تقييم دوري لبيان أثر القرارات المالية المتعلقة بتعزيز الإيرادات وأثر تعديل القوانين الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
	تحسين بيانات ضريبة الدخل على مستوى الأسرة عن طريق إلزام جميع الأسر الأردنية بإيداع إقرار ضريبي سنوي حتى لو كان دخل الأسرة قد أعفي من ضريبة الدخل.
توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات	توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية.
	توسيع تطبيق نظام الأبنية والأراضي الإلكتروني على جميع البلديات بما فيها أمانة عمان الكبرى وشمول الإيرادات ورخص المهن والرسوم الأخرى في النظام.
	تطبيق نظام الماسح الدولي (باركود) في تحصيل القسائم المالية.
الحد من الإعفاءات وتشديد أحكام الإعفاء	الحد من الإعفاءات الضريبية ووضع شروط واضحة لها.
	إعلان قرارات الإعفاء الصادرة عن مجلس الوزراء والأسباب وراء المنح.
الإنفاق الرأسمالي	المتابعة الدورية لإنفاق المخصصات الرأسمالية بحيث تستخدم في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي.
	التركيز على إقامة المشاريع الرأسمالية من خلال المنح أو مشاريع الشراكة، أو الصكوك الإسلامية في الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة.
مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة	مراجعة التشريعات المالية بما يحقق مزيداً من الانضباط المالي.
	إعداد آلية تضمن عدم تراكم الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتقيد بالانفاق حسب المخصصات المرصودة لها في الموازنة العامة إلا في الحالات الاستثنائية وحسب الأصول.
	إعداد آليات فاعلة لترشيد النفقات التشغيلية، وبخاصة في كميات استهلاك نفقات الكهرباء والمياه والمحروقات وضبط نموها في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات.
	مراجعة شاملة لتخفيض كلفة الأبنية المستأجرة من قبل الحكومة، سواء داخل المملكة أو خارجها كالسفارات وغيرها وإعداد خطة تدريجية للاستخدام الأمثل للأبنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الأبنية الحكومية في ضوء الأولويات والموارد المالية المتاحة .
	اتخاذ التدابير اللازمة والخطط الزمنية لتخفيض الفاقد في الكهرباء والمياه والمحروقات.
	مراجعة سياسة الدعم الحكومي وضبط آلية توجيهه إلى مستحقيه.
	متابعة تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
	مراجعة شاملة للكلف المالية السنوية لمساهمات الحكومة في المؤسسات والمنظمات الدولية وتقييم المنافع المباشرة وغير المباشرة المتحققة منها.
توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات	تطبيق نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية.
	تطبيق نظام إلكتروني لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وعدم شراء اللوازم الحكومية في حال وجود فائض منها في الدوائر الأخرى.
	تطبيق نظام إلكتروني للمركبات والمعدات والآليات الحكومية بما يتماشى مع نظام تتبع وإدارة المركبات الذي تقوم الحكومة بالعمل على التحضير لاستخدامه.
تخفيض عجز الموازنة العامة	إجراء مراجعة دورية لخطة إطفاء الخسائر السنوية لشركة الكهرباء الوطنية.
	المعالجة التدريجية لعجز سلطة المياه ضمن خطة زمنية محددة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
إدارة الدين العام والتمويل	مراجعة قانون الدين العام وإدارته بما يتماشى مع الممارسات الدولية ووضع ضوابط لسقوف الدين سواء للحكومة المركزية أو كفالة الوحدات المستقلة كالكهرباء والمياه.
	استكمال التعديلات التشريعية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في اتفاقات شراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية.
	مراجعة دورية لأدوات التمويل الخارجية والداخلية بما يحقق تخفيض دوري على كلف التمويل.
	الاستغلال الأمثل للمنح المالية المقدمة للأردن و التنسيق مع الجهات المانحة للحصول على منح خارجية للحد من تفاقم العجز
تعزيز الرقابة المالية	تحديث التشريعات المتعلقة بالتدقيق والرقابة المالية لتتماشى مع الممارسات الدولية.
	استكمال تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية التابع للحكومة (GFMIS) ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية، وإعداد نظام إلكتروني جديد لإدارة المعلومات المالية للوحدات المستقلة
	مواصلة جهود الحكومة لتعزيز عمليات إدارة المالية العامة.
	تفعيل آليات الرقابة على المال العام وتوسيع نطاقها.
	تعزيز وتأهيل العاملين في المجال المالي والرقابي الحكومي.
	متابعة الإجراءات اللازمة لاشتراط اجتياز الموظف لبرنامج المحاسب الحكومي، قبل مباشرة الأعمال المالية.
	إعداد الخطة التنفيذية لتطبيق معايير الرقابة الدولية في القطاع العام.
	إقرار برنامج جديد خاص بالمدقق الداخلي للقطاع العام.
	إعداد تعليمات وأسس جديدة تحكم آلية تسمية ومتابعة وتقييم ممثلي الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة.
تعزيز الشفافية والإفصاح المالي	إصدار الحساب الختامي للحكومة المركزية والحساب الختامي للوحدات المستقلة بشكل مبكر وقبل إنقضاء المدة الدستورية المحددة، وتضمينه مقارنة بالإنجازات مع الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعايير المحددة.
	الالتزام بنشر البيانات المالية وفق معايير نشر البيانات المالية الدولية، والالتزام بنشر بيانات المالية العامة شهرياً في موعدها دون تأخير.
	إضافة البيانات المالية للوحدات الحكومية المستقلة ضمن بيانات المالية العامة التي تنشر شهرياً للحكومة المركزية.
	زيادة مستوى الشفافية في نشر البيانات المالية لتشمل البلديات والجامعات وسلطة منطقة العقبة والشركات المملوكة للحكومة.
إعداد الموازنة العامة	الاستمرار في بناء الإصلاحات نحو التنفيذ الكامل لعملية إعداد الموازنة القائمة على النتائج.
	رصد احتياطي تخطيط في إطار الإنفاق متوسط المدى للسنوات التأشيرية بحيث يسمح بتخصيص موارد مالية لمشاريع ومبادرات جديدة في الموازنة اللاحقة.

مؤشرات الأداء الرئيسية –الاستقرار المالي والكلي

السيناريو المستهدف

يعكس هذا السيناريو وجهة نظر وزارة المالية في تطبيق المبادرات الواردة أعلاه وأثر هذه المبادرات على النمو الاقتصادي، وتطورات عجز الموازنة العامة والمديونية. ويفترض هذا النموذج المالي حصول قفزات في الأداء الاقتصادي اعتماداً على استجابة الاقتصاد الوطني للتحسينات المزمع اتخاذها خلال السنوات القليلة القادمة بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية الأخرى:

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪٣,١	٪٤,٩	٪٦,٩	٪٧,٥
(٪) معدل الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	٨٦,٤	١٠٠,١	١١٤,٠	١٣٠,٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) بعد المنح	(٣,٥)	(١,٢)	(٠,٨)	٠,٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) قبل المنح	(٨,١)	(٤,٠)	(١,٠)	٠,٠
(٪) عجز الوحدات الحكومية	(٥,٠)	(٢,٠)	٠,٠	٠,٠
عجز الموازنة المجمع (٪) بعد المنح	(٨,٥)	(٣,٢)	(٠,٨)	٠,٠
نسبة إجمالي الدين العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (٪)	٨٢,٣	٧٦,٠	٥٧,٠	٤٧,٤

مبادرات حجم وعمل الحكومة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية	الاستمرار في تنفيذ برنامج تطوير أداء الجهاز الحكومي ٢٠١٤–٢٠١٦ بمحاوره ومضامينه الرئيسية والبناء عليها وتطويرها.
	البناء على ما تم إنجازه في تنفيذ برامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي للوصول إلى جهاز حكومي يتسم بالرشاقة ويحقق الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام من خلال عمليات الدمج والإلغاء وتغيير الارتباط ونقل المهام وتوحيد الهيئات التنظيمية والرقابية في القطاعات.
	العمل على زيادة نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة مقابل الوظائف المساندة (فني، إداري).
	الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية في مجال إدارة وتخطيط الموارد البشرية ورفع قدرات وحدات الموارد البشرية في الجهاز الحكومي.
	مراجعة وتطوير الأطر التشريعية الناظمة لعمليات إعادة الهيكلة وتطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي (قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، نظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهياكل التنظيمية).
تطوير الحكومة الإلكترونية	الإسراع في تنفيذ الخدمات الذاتية للمواطن من خلال استخدام واجهات الحكومة الإلكترونية كما هو موضح في استراتيجية الحكومة الإلكترونية ٢٠١٤–٢٠١٦
	تعميم استخدام الأنظمة المحوسبة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، التي تتيح الربط الإلكتروني مع باقي الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى
	جمع المواقع الإلكترونية الحكومية في بوابة موحدة للحكومة مع مظهر وهيكل متسق لمواقع الوزارات والدوائر الفردية وإعداد استراتيجية الحكومة الإلكترونية للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٨.
	إصدار وتطوير التشريعات اللازمة لتقديم الخدمات إلكترونياً دون الحاجة لمراجعة المواطنين شخصياً (قانون المعاملات الإلكترونية)
	زيادة التوعية بالحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني لتشمل المواطنين، الأعمال، والمؤسسات الحكومية.

مؤشرات الأداء الرئيسية– حجم وعمل الحكومة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
فعالية الحكومة	٪٤٩,٨	٪٥٥	٪٦٠	٪٦٥
ترتيب الحكومة الإلكترونية في تقرير الأمم المتحدة	٣٠	٢٥	٢٢	Top ٢٠
المؤسسات التي تنفذ وتستخدم نظام معلومات إدارة الموارد البشرية	غير متوافرة	٪٧٠	٪٩٠	٪١٠٠
درجة: هل القانون الذي يوجه الإدارة والخدمة المدنية فعال؟	٥٦	٥٦	٧٠	٧٥
نسبة شاغلي الوظائف المساندة من إجمالي شاغلي الوظائف	–	٪٣٥	٪٣٠	٪٢٥

مبادرات أداء القطاع العام/ الشفافية والمساءلة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
دعم آلية صنع القرار في مجلس الوزراء	عقد خلوة مرتين في السنة لمجلس الوزراء، والأمناء العامين وغيرهم من رؤساء المؤسسات للتركيز على الأولويات الاستراتيجية الحكومية ومبادرات الإصلاح الرئيسية.
	مأسسة دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره مجلسا استشاريا من الخبراء ليكون "تحت الطلب" حسب تقدير مجلس الوزراء.
	تعزيز قدرات رئاسة الوزراء للإشراف والمتابعة، وذلك ضمن المحاور التالية: • إعادة هيكلة وحدة التنفيذ (الإنجاز) التابعة لرئيس الوزراء في رئاسة الوزراء، لدعم الوزارات في تحقيق المبادرات المعلنة ذات الأولوية لرئيس الوزراء • استحداث دائرة السياسات الاستراتيجية لمساعدة مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية، مع التركيز على القضايا الأكثر أهمية ومنحها الوقت الكافي في البحث والنقاش • تعزيز قدرات الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإعداد دليل عمل ضمن أفضل الممارسات فيما يخص المداولات واجتماعات مجلس الوزراء.
تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام	إعادة إطلاق www.plan.gov.jo ليكون البوابة المركزية لمتابعة الخطط والتقدم المحرز في التنفيذ من قبل المواطن، وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين.
	نشر وثيقة الأردن ٢٠٢٥ والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها، وبيانات الموازنة السنوية لكل مؤسسة حكومية.
	متابعة تقدم سير العمل بالخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والعمل على نشر تقارير تقدم سير العمل.
	نشر ممارسات الحوكمة والشفافية وعقد ورش عمل توعوية بمضامين الحوكمة والشفافية ومتابعة النتائج من خلال رفع تقارير دورية تقييمية عن ممارسات الحوكمة في القطاع العام وفق دليل ممارسات الحوكمة المعمم والمعتمد.
	وضع وتبني سياسات وبرامج للحوكمة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة تمهيداً لتطبيقها في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بحيث تصبح ثقافة مجتمعية ومؤسسية.
	بناء القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الاستراتيجي وفق دليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي المعمم والمعتمد.
	إيجاد أطر تشريعية تضمن التنسيق بين المؤسسات الرقابية الثلاث (ديوان المحاسبة ، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المظالم) ومختلف المؤسسات المعنية الأخرى.
تطوير الخدمات الحكومية بما يلبي طموحات المواطن الأردني	مأسسة عملية الزيارات الميدانية التقييمية التي تجريها وزارة تطوير القطاع العام، ونشر هذه التقارير، ومتابعة تنفيذ توصياتها.
	الاستمرار في إعادة هندسة إجراءات تقديم الخدمات الحكومية وتبسيطها وتطوير معايير تقديمها ونشرها في أدلة.
	الاستمرار بتطوير النظام المركزي لإدارة الشكاوى الحكومية واستقبال شكاوى المواطنين حول الخدمات الحكومية ومتابعة معالجتها.
	تحديد الخدمات الحكومية القابلة للتحول الإلكتروني وإعادة هندستها وتبسيط إجراءاتها لتصبح جاهزة للتحول الإلكتروني وفق أولويات وآليات عمل برنامج الحكومة الإلكترونية ومتابعة تنفيذها.
	تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية :قياس رضى متلقي الخدمة وتوفير نافذة لمتلقي الخدمة لتقييم الخدمات الحكومية وإبداء الرأي حولها وتقديم المقترحات لتطويرها.
	تطوير أساليب وعمليات مبتكرة (مثل تطبيقات الهاتف المحمول) لاستخدامها لجمع وتحليل التغذية الراجعة من المواطن على الخدمات الحكومية والبنية التحتية العامة، وتقديم الشكاوى، والتواصل حول الأولويات على المستويين الوطني أو المحافظات.
	إعداد ميثاق يتضمن حقوق وواجبات مقدم الخدمة ومتلقيها والنتائج المترتبة على عدم الالتزام بالحقوق والواجبات من كلا الطرفين وتعميمها.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
رفع كفاءة الخدمة المدنية	إعادة هيكلة ادوار موظفي الخدمة المدنية في «مسارات» مهنية تعتمد على أنواع الوظائف والمؤهلات المطلوبة من حيث إعتماد التطبيق الكمي والموضوعي في التصنيف العام لوظائف الخدمة المدنية.
	تطوير أسس الاختيار والتعيين وأنظمة الحوافز والمكافآت بما يعزز قدرة الحكومة من اجتذاب الكوادر المؤهلة المطلوبة والمحافظة عليها.
	تعزيز وتطوير قدرة ديوان الخدمة المدنية المؤسسية والبشرية بما يمكنه من الوصول الى مفهوم مركز تقييم (Assessment Center) معتمد ومجاز لعقد الاختبارات الوظيفية وغيرها من الاختبارات الشخصية المرتبطة بالوظائف والتي تهدف الى الكشف عن القدرات الحالية والاستعدادات المتوقعة لدى الأفراد سواء كان ذلك في مرحلة التوظيف أو مراحل الترفيع والترقية وتخطيط التعاقب الوظيفي وتوفير جميع المتطلبات اللازمة.
	تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق نظام الموارد البشرية الموحد (HRMIS) ونشره على مراحل في مؤسسات ودوائر الخدمة المدنية.
	تطوير منظومة تقييم الأداء الفردي وتعزيز قدرات شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية على إدارة وتنفيذ عملية التقييم بكفاءة وفاعلية وتوفير أنظمة محوسبة لتقييم الأداء الفردي للموظفين وربط أنظمة التقييم بالأنظمة الإلكترونية الأخرى التي تتعلق بالمسار الوظيفي للموظف.
	أن يكون لكل مسار إطار كفاءة على أساس أفضل الممارسات الدولية، ومتطلبات التعليم المستمر.
	تعزيز قدرة ديوان الخدمة المدنية في المهمة الرقابية بحيث يكون جهاز رقابي ومنظم لإدارة وتنمية الموارد البشرية ويقدم خدمات الإسناد والدعم الفني لدوائر الخدمة المدنية.
	الإلغاء التدريجي لقوائم التنافس في ديوان الخدمة المدنية من خلال الإعلان المفتوح عن الشواغر المتاحة حسب القطاعات وذلك على المدى البعيد بعد تأهيل أقسام الموارد البشرية والالتزام بمركزية الإجراءات لديوان الخدمة المدنية واللامركزية بقرار التعيين والاستقطاب للدوائر الحكومية.
	تطوير "مسار سريع" لبرنامج الخدمة المدنية لتوظيف أوائل الكليات في المؤسسات الحكومية .
	تطوير برنامج للمنح الدراسية لدعم الطلاب الجامعيين ذوي الأداء العالي وموظفي الخدمة المدنية الحاليين لتمويل مشاركتهم في برامج الخدمة المدنية أو الدراسات العليا مقابل عدد معين من سنوات الخدمة العامة.
	الانتقال إلى نظام بوابة واحدة تدار من قبل ديوان الخدمة المدنية، يمكن للوزارات أن تعلن فيها عن فرص العمل التي تستحدثها، ويمكن للمواطنين علنا البحث والتسجيل لاستلام الإخطارات من أنواع معينة أو الفرص في الوزارة، ورؤية متطلباتها. يقدم المواطنون طلباتهم مباشرة من خلال البوابة، وتقوم الوزارات بمراجعة وإدارة الطلبات الخاصة بهم. ويمكن تحويل طالبي العمل الذين يتم تعيينهم عبر نظام إدارة المعلومات.
	بناء قدرات معهد الإدارة العامة في مجال الدراسات والاستشارات.
	إعداد خطة وطنية موجهة للتدريب والتأهيل للسنوات القادمة مبنية على الاحتياجات الفعلية والأولويات التطويرية للموارد البشرية وفق افضل الممارسات في الخدمة المدنية، والعمل على تنفيذ دراسات لتقييم اثر التدريب على الأداء الفردي والمؤسسي.
	دعم بناء للقدرات ضمن الوزارات وتمكينهم من تصميم الوصف الوظيفي الخاص بهم والذي يوضح المسار التدريبي للموظف ويتناسب مع احتياجات الدائرة ويتماشى مع تعليمات وصف وتصنيف الوظائف في الخدمة المدنية.
	المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية: تحليل الأدوار والمهام التي تقوم بها الدوائر وتحديد الاحتياجات الحقيقية من الكوادر البشرية للقيام بها، ومقارنتها بالواقع الفعلي القائم للموارد البشرية في الدوائر وتحديد مواطن النقص والفائض ومعالجتها من خلال إعادة التوزيع وجداول تشكيلات الوظائف الحكومية.
	استكمال خطط تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لمعهد الإدارة العامة بما يضمن رفع كفاءة تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية .
	بناء القدرات القيادية بهدف تمكين القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي ضمن مستوى مساعدي الأمناء العامين ومديري الإدارات والمديريات ليكونوا اكثر قدرة على تولي المهام القيادية في المستقبل.
	مأسسة البرامج المعنية باللقاءات الدورية ومنتدى القيادات الحكومية والاستمرار في تنفيذها بهدف تبادل المعرفة والخبرة فيما بينهم والاطلاع على آخر المستجدات في مختلف المواضيع والتحاور حول أهم القضايا العامة .
دعم الإبداع والتميز	تبني الأفكار والمبادرات الإبداعية المجدية المقدمة من موظفي الجهاز الحكومي وتحويلها للجهات المعنية بالتنفيذ من خلال الحاضنة الإبداعية الموجودة في وزارة تطوير القطاع العام.
	عقد مؤتمر وطني للتجارب المتميزة وبناء استراتيجية واضحة لتعزيز مفهوم دعم الإبداع والتميز.
	توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للخروج بمبادرات إصلاحية وتطويرية ومتابعة تنفيذها.

مؤشرات أداء القطاع العام/الشفافية والمساءلة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
ترتيب الحكومة في مؤشر التنافسية العالمية	٢٤	١٨	١٦	١٢
عدد القطاعات الحكومية التي يتم تطوير بنيتها التنظيمية	–	٣	٣	٣
درجة التزام الدوائر الحكومية بنظام تطوير الخدمات (العلامة من ٣)	–	٢,٧٠	٢,٨٠	٢,٩٠
درجة مؤشر مدركات الفساد	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥
درجة مؤشر الموازنة المفتوحة	٥٧	على الأقل٦٥	على الأقل ٧٠	على الأقل ٧٥

أمن وإدارة الموارد

الجزء ١: الأغذية والزراعة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع مشاركة القطاع الخاص في شراء الأغذية	عمل ترتيبات استراتيجية طويلة الأمد للإمدادات الغذائية على المدى الطويل في الأسواق العالمية مع الدول والشركات العالمية الكبرى المنتجة للأغذية.
تحسين مهارات التفاوض والمشتريات الأردنية في الأسواق العالمية	دراسة إمكانية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الغذائية الرئيسية (مثل الشعير والقمح والأرز) بحلول عام ٢٠٢٠.
	تطوير مستوى عالمي من الخبرة في المفاوضات التجارية الزراعية (مهارات "دبلوماسية الأمن الغذائي").
الحد من مخاطر صدمات العرض والسعر	دراسة جدوى استخدام العقود الآجلة وعقود الخيارات مع الموردين الدوليين.
	رصد توجهات الأسعار العالمية فيما يخص السلع الأساسية وإتاحة المعلومات أمام صناع القرار.
ضمان أعلى درجة من المنافسة في السوق المحلية	التنفيذ الصارم لقانون المنافسة لمكافحة الاحتكار والتلاعب في الأسعار من قبل المستوردين والموزعين.
	سن تشريع لحق الدعاية المقارنة لتحسين توافر التسعير ونوعية المعلومات من أجل زيادة المنافسة بين تجار التجزئة.
	إطلاق موقع إلكتروني لتوعية المستهلكين حول سلامة المنتج وقضايا الجودة.
	التطبيق الصارم للتشريعات الخاصة لتدريج الخضار والفواكه والبيع بالوزن في أسواق الجملة المركزية.
الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية	تحفيز المنتجين الذين يستثمرون في التكنولوجيا الزراعية والزراعة العضوية، وفي كفاءة المياه من أجل زيادة الإنتاج.
	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.
	تشجيع «أسواق المزارعين» المحلية في المدن في جميع أنحاء الأردن، وإنشاء سوق محلي للمشاريع الصغيرة والأعمال من المنزل.
	تقديم الحوافز المناسبة لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الري وتحقيق عوائد اقتصادية عالية للمنتجات الزراعية المروية.
	تشجيع تحول ٣٠٪ من مساحة الزراعة المروية المكشوفة في الأغوار والمرتفعات إلى الزراعة المحمية.
	تشجيع الزراعة العضوية لغايات التصدير والحصول على شهادات الجودة ، واستهداف ٥٪ من المزارع الأردنية القائمة.
	دعم جهود مكافحة الآفات للحد من المخاطر للمزارعين، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات.
المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي	المحافظة على مناطق الثروة الحرجية، والتنوع الحيوي، وحماية الغطاء النباتي.
	تحريج ٢٥٪ من أراضي الحراج الجرداء في مناطق الحزام المطري التي تزيد نسبة الهطول فيها عن ٣٠٠ ملم.
ضمان تداول إنتاج زراعي صحي وأمن	التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة، من أجل غذاء آمن للمواطنين.
	إقرار قانون حماية المستهلك بما يعزز آليات حماية المستهلك لدى الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
	توحيد معايير وأسس التفتيش لدى جميع مفتشي الغذاء في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني.
	اعتماد برامج تفتيش إلكتروني على الغذاء المتداول.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
توسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية	دعم البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة، ونقل تقنيات نتائج البحوث إلى العاملين في القطاع الزراعي.
	إنشاء صندوق ابتكار للزراعة والغذاء والطاقة، والمياه لتحفيز التنمية، وتبني واستخدام تكنولوجيات كفاءة المياه في الأردن.
	تقديم الحوافز لتطوير وتحديث مرافق التعبئة والتغليف والتبريد الصغيرة والمتوسطة.
	تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع أزهار القطف لغايات التصدير.
	تشجيع المزارعين على تجميع الحيازات الصغيرة من خلال تأسيس الشركات بمختلف أنواعها وبما يتيح استخدام التكنولوجيا في الزراعة.
	تشجيع الإقراض الصغير للأفراد والجمعيات الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي.

مؤشرات الأداء الرئيسية– الأغذية والزراعة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٪٢,٩	٪٣	٪٣,٢	٪٣,٤
نسبة نمو الناتج المحلي الزراعي	٪١٨	٪٢٠	٪٢٢,٣	٪٢٤
زيادة نسبة الصادرات الزراعية	٪١٨	٪٢١	٪٢٣	٪٢٤
قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي (مليون دينار)	٢٦٦	٢٩٠	٣١٠	٣٢٥
نسبة العمالة الزراعية الأردنية إلى مجموع العمالة الأردنية	٪١,٥٣	٪١,٦٢	٪١,٦٥	٪١,٧٢
زيادة مساحة الأراضي الزراعية المستخدم فيها شبكات ري بالتنقيط (ألف دونم) بنسبة ٠,١٪ سنويا	٩٠٠	٩٢٥	٩٥٤	٩٦٢
المساحة الحرجية (ألف دونم)	٩٠٥,٥	٩١٧,٣	٩٢٧,١	٩٣٩,٣

أمن وإدارة الموارد

الجزء ٢: المياه

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تقليل النفقات والكلف	تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مرافق المياه، وتنفيذ عدد من المشاريع التي تقوم على مصادر الطاقة المتجددة (الهيدروليكية، والشمسية، وطاقة الرياح) إضافة إلى الغازات الحيوية وإنتاج الطاقة من الحمأه.
	إدخال الطاقة المتجددة كمصدر لتزويد أنظمة المياه.
	التوسع في مشاركة القطاع الخاص والعمل على أسس تجارية.
زيادة الإيرادات التشغيلية	زيادة نسبة الفوترة، والتحصيل ورفع كفاءتها من خلال العقود المبنية على الأداء.
	زيادة وتحسين الإيرادات من خلال إعادة هيكلة تعرفة المياه ورسوم الاستخراج ورسوم الاشتراك لكافة الاستخدامات.
	خفض الاستهلاك غير المشروع.
استدامة المصادر الحالية والعمل الحثيث للحد من الضخ الجائر للمياه الجوفية	تأهيل الآبار الحكومية المخصصة للشرب.
	الحد من الضخ الجائر من الآبار المرخصة، وبخاصة لأغراض الزراعة في المناطق المرتفعة والتوسع في جمعيات مستخدمي المياه في المناطق المرتفعة.
	إجراء تعديلات على التشريعات ونظام المياه الجوفية، وتفعيل تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بمراقبة المياه الجوفية.
	تركيب العدادات على جميع الآبار وتفعيل دور وحدات الأمن والحماية.
	حماية الموارد الجوفية من التلوث.
	إعادة هيكلة وتطوير الأجزاء التالفة من شبكة التوزيع الحالية للحد من هدر المياه.
	زيادة القياس لمياه التوزيع لمراقبة مستوى استهلاك المياه وكفاءة التوزيع.
تعظيم الاستفادة من مصادر المياه المشتركة	متابعة وتطوير الاتفاقيات الثنائية والعمل على إيجاد إطار إقليمي للتعاون المشترك.
زيادة قدرة ونوعية إمدادات المياه	تنفيذ مشروع ناقل البحرين الأردني (البحر الأحمر – البحر الميت).
	زيادة السعة التخزينية للسدود من خلال إنشاء المزيد من السدود الجديدة، أو توسعة الحالية، وإنشاء السدود الصحراوية والبرك والحفائر.
	توزيع المياه بعدالة بين مختلف محافظات المملكة والمناطق النائية.
	التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الإنتاج الزراعي، وتوفير المياه اللازمة للأغراض الصناعية والاقتصادية الأخرى.
	تحسين شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية لجمع مياه الأمطار، والجريان السطحي وتنقيتها لاستخدامها في المجالات الاقتصادية المختلفة وتشجيع إعادة استخدام المياه الرمادية.
	التحول من نظام الضخ لتزويد المياه إلى نظام التزويد بالانسياب في محافظات المملكة .
	استخدام الأتمتة في إدارة مصادر ومرافق المياه.
	إعادة توزيع المياه بما يرفع متوسط الاستهلاك للمشترك وبالتالي زيادة الإيرادات.
	تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.
تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية	استكمال تنفيذ مشروع ناقل المياه الوطني.
	تحديث وإنشاء محطات الضخ.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
رفع كفاءة أنظمة مياه الري	زيادة كميات المياه المتاحة للري في وادي الأردن.
	تطوير مشاريع الري وتأهيلها والتوسع بها.
	تطبيق برنامج رقابي صارم لضمان نوعية المياه للزراعة والتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية.
	تشجيع المزارعين لوقف الممارسات الخاطئة، والحض على زيادة الاستثمار في البنية التحتية.
التوسع بخدمات الصرف الصحي وإعادة الاستخدام	صيانة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية.
	التوسع في خدمات الصرف الصحي وإنشاء المزيد من شبكات الصرف الصحي لخدمة مناطق جديدة.
	التركيز على معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها لأغراض الزراعة.
	المساهمة في تطوير محطات معالجة المياه الصناعية.
خلق الوعي لدى الجمهور الأردني وصانعي القرار حول الوضع المائي الحالي ووضع الأسس لتغيير السياسات	تصميم وإطلاق حملات توعية بوضع المياه تستهدف المستخدمين في الصناعة، والزراعة والمواطنين، وبخاصة أطفال المدارس.
	اعتماد سياسة مفتوحه للاتصال بالجهات الفاعلة مثل مجلس النواب، ومجلس الأعيان، ووسائل الإعلام (المكتوبة والمسموعة والمرئية) بهدف حشد الدعم الحكومي والشعبي للمحافظة على مصادر المياه الجوفية للوقوف في وجه المعتدين على مصادر المياه.
	تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصال وتعزيز دور المرأة.
البحث والتطوير	التعاون مع مؤسسات البحث العلمي وتوجيهه لخدمة متطلبات القطاع لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
	تطوير قاعدة بيانات مائية وطنية شاملة .
تطوير إطار مؤسسي متكامل ومتماسك لتنظيم قطاع المياه في الأردن	دمج صلاحيات المؤسسات الثلاثة الحالية لتنظيم المياه في الأردن: سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، ووزارة المياه والري لتجنب تداخل المسؤوليات.
	تطوير التشريعات الناظمة لقطاع المياه.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الأمن المائي

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة تغطية الكلفة التشغيلية والصيانة (الجارية)	٪١٠٣	٪١١٦	٪١٢٢	٪١٢٧
الإيرادات الذاتية (مليون دينار سنويا)	٢٣٥	٤١٧	٤٨١	٥٤٧
نفقات التشغيل والصيانة (مليون دينار سنويا)	٢٨٨	٣٥٨,١٥	٣٩٥,٢	٤٢٩,٤
نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي	٪٥٨	٪٦٦	٪٧٣	٪٨٠
كمية الطاقة المستخدمة للمتر المكعب الواحد المفوتر (كيلو واط/م٣ مفوتر)	٧,٢	٥,٨	٥,١	٤,٦

أمن وإدارة الموارد

الجزء ٣: الطاقة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين أداء قطاع المشتقات النفطية وفتح السوق للمنافسة	استكمال هيكلة القطاع النفطي وفتح سوق المشتقات النفطية للمنافسة.
	تحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية.
	تأسيس الشركة اللوجستية لتوفير السعات التخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية.
	توفير مخزون استراتيجي للمشتقات النفطية يكفي لمدة (٦٠) يوماً.
	تطوير وسائل المناولة للنفط الخام والمشتقات النفطية.
تنويع مصادر واردات الغاز الطبيعي	ضمان صفقات الغاز الآمنة والمرنة، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.
	إيجاد مصادر إضافية للغاز الطبيعي لتزويد الصناعات ومشاريع التوزيع في المدن.
تعزيز سلامة النظام الكهربائي ورفع التوافرية والاعتمادية للنظام	الاستمرار بتنفيذ مشاريع التوليد الكهربائي من خلال القطاع الخاص.
	تعظيم الاستفادة من شبكة الربط الكهربائي لتبادل الطاقة الكهربائية.
	المحافظة على احتياطي توليدي للطاقة الكهربائية لا يقل عن ١٠٪ من الحمل الأقصى.
	تطوير التعرفة الكهربائية لتمكين القطاع الكهربائي من العمل على أسس تجارية.
	تخفيض الفاقد من النظام الكهربائي ليواكب افضل الممارسات العالمية.
	زيادة الاستثمار لتحسين شبكات النقل والتوزيع لتخفيض الفاقد الكهربائي.
	الإسراع في تنفيذ مشروع الممر الأخضر لزيادة قدرة الشبكة الكهربائية على استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	رفع مستوى الوعي حول الحوافز التي يقدمها قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
	تحسين جاذبية تعرفة الكهرباء المتجددة، من خلال الاستناد في أسعار الشراء على تكلفة الإنتاج (اعتمادا على مصدر الطاقة وحجم المشروع).
	تشجيع ودعم الصناعات المحلية لصناعة مكونات الطاقة المتجددة.
	تنفيذ اتفاقيات شراء الطاقة على المدى الطويل من منتجي الطاقة المتجددة.
	تفعيل عمل صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
تعزيز القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية	الاستمرار في توسيع قدرة شبكة الكهرباء من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستيعاب الطاقة المولدة من مصادر الطاقة البديلة.
التشجيع على استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه	التشجيع على استخدام لواقط تجميع الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه، من خلال توفير الدعم على المدى القصير لشراء السخانات.
اشتراط تنفيذ كودات الأبنية الخضراء	تشجيع "الأبنية الخضراء" من خلال وضع معايير واضحة للبناء والمواد والأراضي، على أساس أفضل الممارسات.
	اشتراط أن تمتثل جميع المباني الجديدة في القطاع العام مع الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED).
التشجيع على استخدام الأجهزة التي تتوافق مع المعايير "الخضراء"	إطلاق برنامج المعايير، ووضع العلامات للأجهزة في القطاعات السكنية والتجارية.
	إطلاق برنامج لتبديل الأجهزة القديمة بأخرى جديدة موفرة للطاقة.
	تفعيل الحوافز المالية لتشجيع شراء المركبات الموفرة للطاقة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
رفع مستوى الوعي حول الفوائد المالية طويلة الأجل لكفاءة الطاقة	تحسين جمع البيانات حول أنماط استخدام الطاقة، وتحديد البيانات الأكثر فائدة حول كفاءة استخدام الطاقة لصانعي السياسات.
	تقديم حوافز مالية مناسبة لمشاريع كفاءة الطاقة.
	توفير التمويل للسماح للمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق بتقييم إمكانات توفير الطاقة، والقيام بالتحسينات الرأسمالية المتعلقة بالطاقة في مرافقها.
تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول	تحسين تسويق المناطق الاستكشافية.
	إطلاق برنامج وطني للبحث والتنقيب عن النفط والغاز.
	إعادة النظر باتفاقيات المشاركة في الإنتاج الموقعة مع الشركات الاستثمارية في مشاريع البحث والتنقيب عن النفط والغاز.
	دعم شركة البترول الوطنية وتمكينها من تطوير حقل الريشة من خلال زيادة أسعار الغاز المنتج من الحقل.
زيادة استغلال الصخر الزيتي	دعم الاستثمارات لتطوير إمكانات الصخر الزيتي في البلاد، ولا سيما في مجال التكنولوجيات الأقل كثافة في استخدام المياه.
	دراسة إمكانية المشاركة الحكومية مع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الصخر الزيتي لتوليد الكهرباء وإنتاج الزيت الصخري.
تطوير المهارات والتقنيات اللازمة لدعم نمو قطاع الطاقة	تشجيع المستثمرين في القطاع للمساهمة في برامج التدريب المهني لبناء المهارات التقنية المطلوبة
	تشجيع الشركات والكليات الجامعية المعنية على المشاركة في حوار منتظم لضمان توفر المعلومات وتطوير التعليم و دعم البحث والتطوير.
جذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة	الحد من المعوقات الإدارية، من أجل الاستفادة من صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لدعم الاستثمار في مرحلة مبكرة.

مؤشرات الأداء الرئيسية– أمن الطاقة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة تأمين التزود بالمشتقات النفطية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي	٪٢	٪٦	٪٢٢	٪٣٩
أنواع الطاقة في خليط الطاقة الكلي	٪٤	٪٤	٪٥	٪٦
نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة	٪١١	٪٢٣	٪٣٢	٪٣٩
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة	٪١,٥	٪٤	٪٧	٪١١
مساهمة الطاقة النووية في خليط الطاقة	–	–	–	٪١٥
نسبة الاحتياطي الكهربائي الفعلي	٪١٣	٪١٤	٪١٧	٪٢٥
نسبة الفاقد الكهربائي الإجمالي	٪١٧,١	٪١٦,٦	٪١٤	٪١١
كثافة استهلاك الطاقة (كغم/١٠٠٠ دولار)	٢.٨	٢.٦	٢.٣	٢.٠

اللامركزية

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
إصدار قانون اللامركزية لعام ٢٠١٤ وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاحات المترتبة عليه .	تنفيذ مسوح للمنظومة التشريعية الوطنية التي قد تتعارض مع تطبيق قانون اللامركزية في حال صدوره.
	تنفيذ دراسات مسحية لتحليل جميع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة المركزية ذات طابع محلي لإيجاد آلية لتفويضها للإدارات المحلية في المحافظات لتتناسب مع التوجه مع الصلاحيات التي ستمنح لهذه الإدارات في ظل تطبيق القانون.
	تنفيذ برامج لتعزيز اللامركزية المالية وإدارة النفقات العامة وإيجاد التمويل اللازم للكلف المالية المترتبة على تطبيق القانون.
	إعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات العاملين في الإدارة المحلية والدوائر التنفيذية والهياكل المنتخبة بما يتناسب مع التوجه في إصلاح نظام اللامركزية.
	تنفيذ برامج وورش عمل توعوية بمفهوم اللامركزية والإدارة المحلية وبرامج لتعزيز الرقابة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة.
	تحليل واقع النظام الحالي للإدارة المحلية والتنمية المحلية.
	حوار وطني على المستويات والفئات كافة .
	ورقة سياسات لإصلاحات نظام اللامركزية .
	وضع مجموعة من البرامج التنفيذية الفرعية لكل القطاعات المستهدفة من عملية إصلاحات نظام اللامركزية

ملاحظة: تنعكس مؤشرات محور اللامركزية ضمن مؤشرات محور المجتمعات (التنمية المحلية)

البنية التحتية

السيناريو المستهدف

الأولويات الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل	وضع استراتيجية لتطوير البنية التحتية الوطنية تتضمن تحديد خطة رئيسية للمشروعات الكبرى ذات الأولوية وآليات التمويل.
	تحديث خطة عمّان الرئيسية لعام ٢٠٠٨ لتعكس أهدافاً اقتصاديةً واجتماعيةً جديدة.
	إعداد استراتيجية وطنية للنقل العام لجميع محافظات المملكة.
	ربط أنظمة النقل العام بين الزرقاء وعمان.
	وضع «خطة وطنية رئيسية للنقل متعدد الوسائط» لتحديد استراتيجية البناء المستقبلية، وتحديد مشاريع الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص: البنية التحتية لوسائل النقل العام . القطار الخفيف والحافلات السريعة. رسوم الطرق السريعة. شبكة حافلات داخلية رئيسية وحافلات النقل السريع. ميناء عمان البري.
	إعطاء الأولوية لصيانة شبكة الطرق القائمة حسب توصيات المخطط الشمولي للطرق.
	التركيز على متطلبات السلامة المرورية على الطرق من عناصر سلامة مرورية وإنارة للطرق ومعالجة التقاطعات الخطرة ومعالجة مواقع الانزلاقات وإعادة تأهيل المنشآت المائية على جميع طرق المملكة.
	استكمال إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية، مع التركيز على إنشاء طرق دائرية حول المدن الرئيسية لتخفيف الاختناقات المرورية وتحويل حركة السير النافذ (الشحن) من داخل المدن الرئيسية.
	تفعيل وإلزامية قانون الطرق من حيث الخدمات المارة ضمن حرم الطرق يضمن ورود دخل في حال تمديد خدمات ضمن حرم الطرق ممكن توجيهه لصيانة الطرق.
	مراجعة قانون الطرق وتطويره ، بحيث يسهل الإجراءات لتشجيع الاستثمار مع القطاع الخاص في صيانة وإنشاء الطرق.
	إقرار قانون النقل المتعدد.
	تطوير المراكز الحدودية بين الأردن وكل من السعودية ومصر والعراق بهدف تقليل الكلف والوقت على المعابر الحدودية.
ضمان فاعلية استهلاك المعدات الجديدة	ضمان إدراج اعتبارات فاعلية استهلاك الطاقة عند شراء وسائط النقل .
بناء شبكة سكك حديدية وطنية	تنفيذ شبكة السكك الحديدية الوطنية وفقاً للخطط المنصوص عليها في مشروع السكك الحديدية الوطني الأردني.
	إنشاء هيئة سكك حديدية أردنية للإشراف على السكك الحديدية وتنظيمها.
تعزيز البيئة التنظيمية لتسهيل وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص	تحديث أنظمة استخدام الأراضي التي تحدد بشكل مناسب التطور المسموح به في المناطق المختلفة.
	وضع مواصفات موحدة للطرق (الرئيسية والفرعية والثانوية).
تعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	توسيع قدرات وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل.
	تشجيع تطوير الخدمات الاستشارية لمشاريع البنية التحتية في الأردن والمنطقة.
	تشجيع القطاع الخاص على صيانة وإنشاء الطرق وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز ثقة المستثمر بالتعاملات المالية مع الحكومة والتوجه لإنشاء طرق كاستثمار مع القطاع الخاص مثل الطريق الصحراوي البديل عمان / العقبة.
	التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص على استثمار الطرق القائمة من خلال (Toll System).
	التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تنظيم الحمولات المحورية على الطرق.
	تشجيع دخول شركات عالمية رائدة في إدارة مرافق البنية التحتية في الأردن.

مؤشرات الأداء الرئيسية- البنية التحتية

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	٤,٥٪	٥,٠٪	٦,٠٪
مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي	٩,٣١٪	٩,٣٥٪	٩,٤١٪
أطوال الطرق في المملكة (كم) الطرق الرئيسية والثانوية والقروية	٧٥٠٠	٧٥٥٠	٧٦٠٠
عدد الباصات لكل ألف نسمة	١,١٥	١,٢	١,٢٥
درجة الرضا عن خدمات النقل العام	٨٥٪	٨٨٪	٩٠٪

قطاع البيئة

السيناريو المستهدف

الأولويات الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
المحافظة على النظم البيئية	إعادة تأهيل الأنظمة البيئية في البادية الأردنية.
	إكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية.
التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان	إعادة تأهيل المناطق المتدهورة بيئياً مثل سيل الزرقاء وتلال الفوسفات، ومناطق الضليل والحلابات وغيرها.
	التخلص من النفايات الصلبة بصورة آمنة وفي مكبات مؤهلة.
	إيجاد منظومة خاصة بالفرز وإعادة الاستخدام والتدوير.
	تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة وفقاً للمعايير الدولية.
	زيادة رقعة المراقبة على الهواء المحيط واستكمال شبكة الرصد في جميع المدن الأردنية.
	التخلص من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وفقاً لمتطلبات بروتوكول مونتريال.
	وضع إطار تشريعي لتنظيم عمل التغير المناخي لتعظيم الفوائد وتقليل الآثار السلبية وبناء القدرات الوطنية.
	الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الستة المستهدفة للاقتصاد الأخضر: قطاع الطاقة بشقيه الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، قطاع النقل، قطاع المياه، قطاع إدارة النفايات، قطاع الزراعة العضوية والمستدامة، وقطاع السياحة المستدامة والبيئية.
رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة	رفع الوعي العام في مجال حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية.
رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة	استكمال إصدار التشريعات والمواصفات البيئية اللازمة، والحد من الازدواجية وتداخل الأدوار.
مشاركة القطاع الخاص	زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات الصلبة.
	زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة الفرز وإعادة الاستخدام والتدوير للنفايات.
	زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- البيئة

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في المكبات	٪٨٠	٪٧٥	٪٦٠
نسبة النفايات الصلبة التي يعاد معالجتها واستخدامها	٪٢٠	٪٢٥	٪٤٠
نسبة النفايات الصناعية الخطرة المعالجة	٪٥٠	٪٧٠	٪٨٠
نسبة النفايات الطبية الخطرة المعالجة	٪٧٠	٪٧٥	٪٨٠
نسبة السكان الذين يتم مراقبة الهواء المحيط في مناطقهم	٪٨٠	٪٨٥	٪٩٠